الأصول الأربعمائة عند الشيعة الإمامية وهم أم حقيقة

*سعيد محمد علي بواعنة**

ملخص

استهدف هذا البحث دراسة فكرةِ الأصول الأربعمائة عند الشيعة الإمامية؛ بوصفها إحدى أبرز دعائم البنيان الفكري الشيعي عموما، ولكونها مصدر الرواية للعلوم والمعارف عن الأئمة المعصومين، ويعالج البحثُ حقيقة هذه الأصول ومفهومها وتاريخها ومتى بدأت الكتابة عنها، وعددها وأصحابها وجميع ذلك بغية الوقوفِ على إجابةٍ شافية دقيقة حولَ صدق هذه الفكرةِ أو عدمها - أعني فكرة الأصول الأربعمائة.

هذا وقد توصلَ البحثُ إلى أن فكرة الأصول الأربعمائة هي فكرةٌ متأخرة عند الشيعةِ حاولوا إقناع أنفسهم قبلَ الآخرين بها رغم بطلانها؛ فقد تناقضوا في التأصيل لها مفهوما وتاريخا ورقما –أقصد عددها وعدد رواتها الذين دونوها، مما يدل على أن هذه الأصولَ لم تثبت. وتهدف فكرتهم إقناع من حولهم أن لمذهبهم جذورا ضاربة في عمق التاريخ العلمي والمعرفي وأن مؤلفاتهم وخصوصا الكتب الأربعة لم تأتِ من فراغٍ بل لها مصدر تركن إليهِ وتنهلُ منه.

الكلمات الدالة:

المقدمــــة

الحمد رب العالمين والصلاة والسلام على رسوله الأمين وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وبعد:

فإن الشيعةَ الإمامية لما انصرفوا إلى مذهبٍ يخالفُ مذهب السنة ومنهجهم في التماسِ الحق، كان مِن الطبيعي جدا أن يسعوا إلى تشكيل هيكلية تناسب مذهبهم وتؤكد تأصله وصوابه؛ فكان مِن بين ما أسسوا له وكتبوا عنه أصولهم العلمية المكتوبة فقالوا: إن كتبهم ومؤلفاتهم عموما وكتب الحديثِ خصوصا مردها إلى أصولٍ قديمة كُتبتْ في عصر الأئمة المعصومين - على حد قولهم، وشاع أنها أربعمائة أصلٍ تمثلُ عمدةَ الدين والعلمِ؛ فمنها ارتوت كتب علمائهم وخصوصا الكتب الأربعة (الكافي، ومن لا يحضره الفقيه، والتهذيب والاستبصار)، وهذه الأصولُ قد رواها عدد مخصوص عن أئمة مخصوصين في زمنٍ مخصوص.

أهمية الدراسة وأهدافها

ولما كانت هذه الأصولُ تأخذُ هذه الهالة الكبيرة عند الإمامية، ولما قد سلموا لهذه الأصول وصارتْ ناموسهم الذي لا يحاد عنه، فمن مقتضيات البحث العلمي أن يحققَ في ذلك المسلمِ بهِ ليرى مدى وجه الصواب فيه، ويكون هذا التحقق أقوى ما يكون إذا كانت أدواتُ الباحثِ أدواتُهم ومراجعه في التحقيق مراجعهم فلا يقالُ له حاكمتهم على خلافِ ما عندهم وقولتهم مالم يقولوا، ونسبتَ إليهم مالا يصح عندهم، وبناء على تلكم المقدماتِ فهذه الدراسةُ الموسومةُ بـ"الأصول الأربعمائة عند الشيعة الإمامية وهم أم حقيقة " جاءت وهي تحمل في جعبتها أهدافا تسعى لتحقيقها وكشفِ اللثام عنها ومن أبرزِ هذه الأهداف الآتي:

1- هل أصولُ الشيعة الأربعمائة حقيقة أم وهم؟
2- في أي زمنٍ ظهرتْ فكرةُ الأصول المكتوبة عند الشيعة؟
3- ما طرائق الشيعة ومقدماتهم في البرهنة على وجودِ هذه الأصول؟ وما مدى قوة تلك المقدمات في إثبات ما ذهبوا إليه؟
4- هلْ الشيعةُ برمتهم متفقون على عدد هذه الأصول وعدد من رويت عنهم وعدد من كتبها والزمن الذي كتبت فيه؟
5- واقع هذه الأصول عند الشيعة وأين مصيرها.
6- هذه التساؤلاتُ هي أبرز ما تسعى الدراسة إلى الوقوفِ عليه والتحقق منه.

منهج الدراسة

سلك الباحثُ في دراسته المنهج الاستقرائي والتحليلي والنقدي على النحو الآتي:

* كلية الشريعة، الجامعة الأردنية. تاريخ استلام البحث 2007/12/11، وتاريخ قبوله 2009/5/26.

1- جمع المادة العلمية المتعلقة بالموضوع وتقسيمها إلى مطالب ومسائل.
2- استقراء كتبِ الرجال عند الشيعة الإمامية وبخاصة المتقدم منها بغية إحصاء تلك الأصول.
3- التركيز على الجانبِ التاريخي في الدراسة؛ بمعنى مراعاة التسلسل التاريخي في مؤلفاتِ الشيعة لقضيةِ الأصول بوجه عام والأصول الأربعمائة بوجه خاص.
4- الاعتماد على كتبِ الشيعةِ أنفسهم بغية الموضوعيةِ في البحثِ.
5- مناقشة الأفكار والطروحات التي أصدر فيها علماء الشيعة قراراتهم حول موضوع "الأصول الأربعمائة".

خطة الدراسة

لقد جاءت الدراسة في خمسة مطالب وخاتمة كالآتي:

المطلب الأول: مفهوم الأصل وسبب تسميته وبداية التصنيف فيه وعلاقته ببعض المسميات مثل الكتاب والمصنف والنوادر... "

المطلب الثاني: مقدمات الشيعة الإمامية لبلورة فكرة الأصول الأربعمائة

المطلب الثالث: تاريخ الأصول الأربعمائة

المطلب الرابع: عدد الأصول المعتبرة وعدد مؤلفيها عند الشيعة

المطلب الخامس: واقع الأصول الأربعمائة وما هو مصيرها؟

الخاتمة وتشتمل على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

وأخيرا أرجو أن أكون قد وفقتُ في هذه الدراسة على الوجه الذي أبان الفائدة المقصودة وحقّقَ الأهداف والغاية المنشودة، وا َ أسألُ أن يجعلَ هذا الجهد في ميزان حسناتنا ويجزلَ لنا المثوبةَ عليه في الآخرةِ والدنيا إنه ولي ذلك والقادر عليه وا مِن وراءِ القصدِ وهو يهدي السبيل.

المطلب الأول: مفهوم الأصل وسبب تسميته وبداية التصنيف فيه وعلاقته ببعض المسميات مثل الكتاب والمصنف والنوادر..."

المسألة الأولى: مفهوم لفظة الأصل وسبب تسميته وبداية التصنيف فيه

أولا: مفهوم لفظة الأصل وسبب تسميته

إن الأصل في اللغة يراد به مآل الشي ومرجعه ومرده قال ابن منظور: "الأَصل: أَسفل كل شيء وجمعه أُصول" وقد عرفه الجرجاني بقوله: "هو ما يبنى عليه غيره" وعرفه أيضا بقوله: "الأصلُ عبارة عما يفتَقر إليه ولا يفتقِر إلى غيره"[(1)].

وإذا قلنا كتاب أصلٌ أو كتب أصولٌ فمعنى أنها كتب يبنى عليها غيرها وأنها يفتقر إليها ولا تفتقر إلى غيرها هكذا انطلقَ الشيعة في فكرتهم، ولكن من يطالع ويستقرئ في مؤلفات الشيعة الإمامية القديمة يجدها لا تعرض لقضية الأصول المعتبرة على نحو من التأصيل والبيان، وإنما الأمر لا يعدو إشارات عن لفظة الأصل فيقولون: فلان له أصل أو له أصول ويبقى الحال كذلك ردحا طويلا من الزمن؛ امتد مئات السنين إلى أن بدأت تظهر كتابات شيعية قريبة العهد تتوجه لتحديد لفظة (الأصل) ماذا يراد به حين يطلق؟ هل هو كتاب أم مصنف أم صحيفة أم ماذا؟ وما عدد الأصول المعتبرة؟ وما قيمة هذه الأصول؟ ولا شك أن هذه الفجوة الزمنية الكبيرة بين ظهور اللفظ ونشأته وبين ضبطه وتقعيده تثير تساؤلات عديدة منها: هل الشيعة لهم أصول كما يزعمون؟ وإن كان فلماذا لم يحددوا المقصود منها قديما؟ أم إن الأمر لا يجاوز حد السراب والوهم؟ وإذا كانت هذه الأصول عن أئمة معصومين كما يدعون فهل يحتاج الأمر كل هذه القرون حتى يكتب عنها؟

ثانيا: بداية التصنيف فيه

نعود ثانية إلى بداية الكتابة عن هذه الأصـول؛ إذ نجـد -بعد البحث العميق في كتب الشيعة- أن أول من عرض للكلام عن الأصل وصار الشيعة عيالا عليه في ذلك الوحيد البهبهاني (ت 1205هـ) حيثُ نَقَلَ عن بعضهم أنه قال: "إن الكتاب ما كان مبوبا مفصلا والأصول مجمع أخبار وآثار"[(2)] واعترض جعفر السبحاني: "بأن كثيرا من الأصول مبوبة"[(3)] وعليه يكون تعريف البهبهاني غير ناهض بالصحة، في حين نجد آغا بزرك الطهراني يحاول صياغة تعريف أضبط فيقول: "إن كان جميع أحاديثه – أي كتاب الحديث – سماعا من مؤلفه عن المعصوم أو سماعا منه عمن سمع عن الإمام، فوجود تلك الأحاديث في عالم الكتابة من صنع مؤلفها وجود أصلي بدوي ارتجالي غير متفرع من وجود آخر فيقال له الأصل"[(4)] هذا ونجد الطهراني في كتابه الذريعة يشير إلى مصدره في التعريف فيقول: "وهذا مراد الأستاذ الوحيد البهبهاني من قوله: الأصل: هو الكتاب الذي جمع فيه مصنفُه الأحاديث التي رواها عن المعصوم أو عن الراوي عنه"[(5)].

قلتُ: إن تعريف الطهراني يرمي إلى أن الأصل له صورتان: الأولى: أن يكون سماعا للمؤلف من الإمام المعصوم.

والثانية: أن يكون سماعا من فلان الذي سمع الإمام المعصوم.

أما تسميته بالأصل؛ فلأن وجوده في عالم الكتابة من صنع مؤلفه وجود أصلي؛ إذ لم يكن موجودا قبل كتابته فتسميته أصلا مردها لأمرين أحدهما: أنه عن الإمام المعصوم والآخر وجوده الأصلي بمعنى كتابته.

المسألة الثانية: لفظة الأصل وعلاقتها بلفظة الكتاب والمصنف والنوادر

يتكلم الشيعة عن العلاقة والصلة بين الأصل وبعض الألفاظ العامة "كالكتاب والمصنف"وبعض الألفاظ الخاصة بهم أقصد "النوادر"؛ فيرى الشيعة أن علاقة الأصل بالكتاب تتمثل في أن الكتاب أعم من الأصل ولا تقابل بينهما بل يطلق على الأصل لفظة "الكتاب"؛ يقول الطوسي في الفِهرست حين يترجم "لأحمد بن ميثم: روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم وكتاب الدِلالة وغير ذلك من الأصول" وقال في أسباط بن سالم: "له كتاب أصل"[6]. أما عن صلة الأصل بالتصنيف أو المصنف فنلمس من كلام الطوسي في مقدمة كتابه الفِهرستْ أن هناك تقابلا بمعنى أنهما مختلفان يقول: "إن أحمد بن حسين بن عبيد ا الغضائري عمل كتابين؛ أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأصول "ثم حكى الطوسي نفسه بعد بضع كلمات أنه جمع بينهما في الفهرست واعتذر عن ذلك بقوله: "لأن في المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كل واحد من الكتابين"[7].

هذا وهناك مسمى آخر تتناقله كتب الشيعة ألا وهو النوادر فيقولون فلان له النوادر أو كتاب النوادر، يقول النجاشي في رجاله مثلاً: "الحسن بن الحسين اللؤلؤي، كوفي ثقة، كثير الرواية له كتاب مجموع نوادر.." أو يقول: "الحسين بن عبيد ا السعدي له كتب صحيحة الحديث منها: التوحيد، المؤمن . النوادر..."[8].

يقول الوحيد البهبهاني: "أما النوادر فالظاهر أنه ما اجتمع فيه أحاديث لا تضبط في باب؛ لقلته بأن يكون واحدا أو متعددا لكن يكون قليلا جدا.. (يتابع البهبهاني قائلا): وربما يطلقُ النادر على الشاذ، والمراد من الشاذ ما رواه الراوي الثقة مخالفا لما رواه الأكثر وهو مقابل المشهور، ونقلَ عن بعضٍ أن النّادر ما قل روايته وندر العملُ به، وادعى أنه الظاهر من عمل الأصحاب قال البهبهاني: ولا يخلو من تأمل"[9]. ويقول الطهراني: "إن النوادر عنوان عام لمؤلفات الأصحاب في القرون الأربعة الأولى؛ كان يجمع فيها الأحاديث غير المشهورة أو التي تشتمل على أحكام غير متداولة أو استثنائية أو مستدركة لغيرها"[10].

أما النسبة بين الأصل والنوادر فالأصل الاختلاف ولكن قد يطلق الأصل على النوادر يقول البهبهاني: "الأصلُ أن النوادر غير الأصل وربما يعد من الأصول كما يظهر في أحمد ابن الحسن بن سعيد وحريز بن عبد ا "[11].

قلتُ: إن تعريفَهم للنوادر تعريف نظري فبعد الاستقراء الطويل في أبواب النوادر رأيتُ أحاديثها ليست قليلة جدا كما يدعي البهبهاني وإنما كثيرة وكذلك هي مشهورة، وأحكامها متداولة وليست استثنائية بل يمكن إدراجها تحت أبواب كل كتاب وهذا يدل على أن البهبهاني والطهراني لا يدريان ما النوادر[12].

وإذا تأملنا في التعريفات السابقة رأينا أن أصحابها لا يستقرون على أمر في تحديد معنى الأصل، فمرة يقولون إن الأصل مجمع أخبار وهذه الأخبار غير مرتبة، وآخرون يقولون لا بل كثير منها مبوبة ومرة يقولون لفظة الكتاب تطلقُ على الأصل كما صنع الطوسي ومرات كثيرة أن الأصل غير الكتاب كما يدلُ فعل الطوسي في كتابه الفهرست، ومرة يقولون المصنف غير الأصل كما حكى ذلك الطوسي في مقدمة الفهرست وتقدم ذكره وحينما عرض لزرارة بن أعين صاحب الصادق والراوي عنه يترجم له في الفهرست فيقول: "لزرارة تصنيفات منها كتاب الاستطاعة والجبر"[13] وكذا الحال مع النوادر التي ذكرها كثير في الفهرست ولعل هذا ما جعلَ البهبهاني يقول أنها ليست من الأصول.وخلاصة الكلامِ أنك لا ترسو مع الشيعةِ على بر في تحديد لفظة الأصل الذي عرفوه بأنه ما روي عن المعصوم أو عمن روى عن المعصوم وسيأتي الكلام أوسع في مواضعه إن شاء ا لكشف حقيقة اضطراب الشيعة في قضية الأصول عموما والأصول الأربعمائة خصوصا.

المطلب الثاني: مقدمات الشيعة الإمامية لبلورة فكرة الأصول الأربعمائة

لقد عمل الشيعة الإمامية على بلورةِ فكرة الأصول الأربعمائة من خلال عدد من المقدمات التي تعد توطئة بين يدي تلك الأصول على نحو يسهم في تجذير أمر الشيعة وأنهم أرباب علمٍ وليس أي علم بل هو علم لا يتسرب إليه الخطأ والخلل وفيما يأتي بيان تلكم المقدمات:

المقدمةُ الأولى: عصمة الأئمة وسلامة ما يصدر عنهم وأنهم أبواب ا وخزنة علمه

تبين لنا من خلال المطلب السابق أن الشيعة الإمامية لا

يعدون المأخوذ عن غير المعصوم أصلا؛ إذ عصمة الأئمة ركن من أركان التأصيل للعلم عندهم، بل الأئمة هم أبواب ا وخزنة علمه ولا يجوز عليهم الخطأ ولا السهو، يروي الكُليني في الكافي: "عن أبي بصير قال: قال أبو عبد ا عليه السلام يعني الصادق: الأوصياء يعني الأئمة المعصومين هم أبواب ا عز وجل التي يؤتى منها ولولاهم ما عرف ا عز وجل، وبهم احتج ا تبارك وتعالى على خلقه"[14] ويقول المجلسي في كتابه بحار الأنوار: "اعلم أن الإمامية اتفقوا على عصمة الأئمة من الذنوب؛ صغيرها وكبيرها فلا يقع منهم ذنب أصلا لا عمدا ولا نسيانا ولا لخطأ في التأويل ولا للإسهاء من ا سبحانه" وينقل لنا أيضا نصا ينسبه إلى جعفر الصادق يقول فيه: "نحن خُزان علم ا ، نحن تراجمة أمر ا ، نحن قوم معصومون أُمِر بطاعتنا ونُهي عن معصيتنا"[15].

المقدمةُ الثانية: مصادر عِلْم الأئمة

والمراد بمصادر الأئمة أي المصادر المحسوسة التي يأخذُ منها الأئمة علمهم؛ فقد جاءت الروايات عن الشيعة أن للأئمة مصادرهم الخاصة بهم في تلقي العلم النبوي الذي هو عينه العلم الإلهي وهذه المصادر هي:

1- **الجامعة:** وهي صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول -، وإملاؤها من فَلْق فيهِ، وخطّ علي بيمينه فيها كلّ حلال وحرام وكلّ شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرش[16]. جاء في الكافي للكليني: "عن أبي بصير قال: دخلتُ على أبي عبد ا فقلتُ له: "إني أسألك عن مسألة، هاهنا أحد يسمع؟ فرفع أبو عبد ا سترا بينه وبين بيت آخر فاطلع فيهِ ثم قال: يا أبا محمد سل عما بدا لك... إلى أن قال أبو عبد ا : "يا أبا محمد، وإن عندنا الجامعة وما يدريهم ما الجامعة؟ قال: قلتُ: جعلتُ فداك وما الجامعة؟ قال: صحيفة طولها سبعون ذراعا بذراع رسول ا ، وآله وإملاؤه من فلق فيه، وخطّ علي فيه كلّ حلال وحرام وكل شيء يحتاج الناس إليه حتى الأرشُ في الخدش.."[17].

2- **الجَفر:** قال الأعلمي في دائرة المعارف: "الجفر هو رق من جلد البعير، وقيل هو جلد كبش فيه علم النبيين والوصيين روى علم العلماء الذين مضوا من بني إسرائيل ولا يقف على حقيقة الجفر إلا المهدي المنتظر، وهذا الجفر موجود ومطبوع ويتداول بعض أخباره السنة كما يتداولها الشيعة إلا أنه مليء بالرموز المبنية على أسرار الحروف لا يتيسر فهمه إلا لمن عرفَ حقيقته"[18].

هذا وقد تعددتْ الروايات في حقيقة الجفر؛ روى الكليني في الكافي عن أبي العلاء قال سمعتُ أبا عبد ا يقول: إن عندي الجِفْر الأبيض، قالَ: قلتُ: فأي شيء فيهِ؟ قال زبور داود وتوراة موسى وإنجيلُ عيسى وصحفُ إبراهيم والحلال والحرام ومصحف فاطمة ما أزعم أن فيه قرآنا وفيه ما يحتاج الناس إلينا ولا نحتاج إلى أحد حتى فيه الجلدة ونصفُ الجلدة وربع الجلدة "وجاء في رواية أبي بصير" وعندي الجفر الأحمر، قلتُ: وأي شيء في الجفر الأحمر؟ قال: السلاح؛ إنما يفتح للدم يفتحه صاحب السيفِ للقتل"[19] وعن أبي عبيدة قال: سأل أبا عبد ا بعض أصحابه عن الجفْر فقال: هو جلد ثور مملوء علما"[20].

قلتُ: ومن يتأمل هذه الروايات يجدها مشتملة على الأخطاء والتناقضات الآتية:

أ – أن كلمة الجفر عند العرب تطلق على أولاد الشاء أو الجمل والجدي الصغير وليس على جلد الثور يقول ابن منظور: "الـجفْر: من أَولاد الشاء إِذا عظُم واستكرشَ وقال ابن الأعرابي: الـجفْر الـجملُ الصغير والـجدي بعدما يفْطَم ابن ستة أَشهر"[21].

ب – في رواية أبي العلاء سماه الصادق الجفر الأبيض وفي رواية أبي بصير وعندي الجفر الأحمر وفي رواية أبي عبيدة لم يبين لونه وإنما قال جلد ثور مملؤ علما.وليست المشكلة في اللون بل في سؤالهم له عن الجفر في رواية أبي عبيدة؛ فما دام هناك جفران – أحدهما أبيض والآخر أحمر – والسائلون لم يذكروا لون الجفر في سؤالهم فكيفَ أجابهم بأنه مملؤ علما؟ ألا يحتمل أنهم سألوا عن الجفر الأحمر؟

ج- ذكر كتب الأنبياء على وجه الاحتجاج بها مخالف للقرآن الذي هو تبيان لكلّ شيء.

هذا وعلاوة على ما تقدم فلنا أن نطالب الشيعة بالأسانيد الصحيحة من الرواة الثقات التي تثبتُ صحة هذا الكتاب وما فيه إلى قائليه؟ والحقيقة أننا لن نجد إجابة عن ذلك؛ لأن هذا الجفر المطبوع ليس له أسانيد وإنما هو كتاب مليء بالرموز والإشارات والطلاسم التي تنتظر من يفكها!!

3- **مصحف فاطمة:** وهو مصحف تعزوه الشيعة إلى فاطمة بنت الرسول الكريم - ورضي ا عنها وقد اختلفت روايات الشيعة في تحديد فحواه؛ فرواية أبي العلاء عند الكليني جاء فيها: "ومصحف فاطمة ما أزعم أنه قرآن" وفي رواية عن حماد بن عثمان قال سمعت أبا عبد ا يقول: "أما إنه ليس فيه شيء من الحلال والحرام ولكن فيه علم ما يكون" وفي رواية عن أبي بصير عن أبي عبد ا قال: "وإن عندنا لمصحفَ فاطمة وما يدريهم ما مصحفُ فاطمة؟ قال: قلتُ: وما مصحفُ فاطمة؟ قال: مصحف فيه مثلُ قرآنكم هذا ثلاث

مرات وا ما فيه مِن قرآنكم حرف واحد قال: قلتُ: هذا وا العلم"[22].

قلتُ: ويكفي أن يقالَ في بطلان هذا الكلام أن يحصر علم ما يكون في ثلاثة أضعاف القرآن الكريم من حيث الحجم، هذا وجملة "ما أزعم أنه قرآن" لا تتفق ودعوى الشيعة وقوع التحريف في القرآن؛ فقد روى الكليني بإسناده عن علي بن الحكم عن هشام بن صالح عن أبي عبد ا - عليه السلام- قال: "إن القرآن الذي جاء به جبرائيل عليه السلام إلى محمد وآله سبعة عشر ألف آية"[23].

قلتُ: وهذه الرواية محض افتراء ؛ فالمعلوم عندنا معاشر أهل السنة أن عدد آي القرآن الكريم يبلغ (6236) آية على الراجح ومن هنا فعلى رأي الكليني يكون ثلثا القرآن ذهبا أدراج الرياح فهل هذا معقول؟

وإذا كان هذا الكلام قد أثبته أهم مصادرهم وهو كافي الكليني فكيف يقال - بعد هذا النص المثبت في كافي الكليني بطبعات الشيعة أنفسهم-: إن أعلام الشيعة وعامتهم لا يقولون بذلك، فهل دس أحد من أهل السنّة هذه الرواية على كتاب الكليني؟ إن كان كذلك فلماذا لا يتكلم أعلام الشيعة ويردوا هذه الرواية[24].

4- الإلهام أو تحديث الملائكة للأئمة: وهذا الأمر عند الشيعة ثابت مؤكد روى الكليني عن أبي عبيدة عن أبي عبد ا قال: "..إن فاطمة مكثتْ بعد رسول ا خمسة وسبعين يوما، وكان دخلها حزن شديد على أبيها وكان جبريل يأتيها فيحسن عزاءها على أبيها ويطيب نفسها ويخبرها عن أبيها ومكانه، ويخبرها بما يكون بعدها في ذريتها، وكان علي يكتب ذلك، فهذا مصحف فاطمة"[25].

وروى الصفّار في "بصائر الدرجات": "عن أبي حمزة عن أبي عبد ا قال: "مصحفُ فاطمة ما فيه شيء من كتاب ا وإنّما هو شيء ألقي عليها بعد موت أبيها"[26].

وعلق السبحاني على قضية الوحي والإلهام هذه بقوله: "ولعل القارئ يسألُ نفسه عن كون فاطمةَ محدثة تُحدثها الملائكة، غير أن فاطمة لا تقلُّ شأنا عن مريم البتول، ولا عن امرأة الخليل، فإذا كانت مريم وامرأة الخليل محدثتين، ففاطمة سيدة نساء العالمين أولى بأن تكون محدثة ....إلى أن يقول: "إن أئمة أهل البيت حسب النصوص محدثون تحدثهم الملائكة ... فما كان يخْبِرون به مِن الملاحمِ أو يجيبون عن الأسئلةِ فالكل مما كان يلقى في روعهم. وهذا المصدر وإن كان ثقيلا على من لم يعرف مقاماتهم، إلا أنه صحيح لمن درس حياتهم ووقف على أحوالهم"[27].

قلتُ: إن القياس الذي ذكره السبحاني صحيح عقلا لكن هل ثبتت رواية صحيحة بهذا الشأن؟ ثم إذا كان في مصحفِ فاطمة- رضي ا عنها- علم ما سيكون في ذريتها فلماذا لم يحتط الحسين - رضي ا عنه- من القتل أليس هذا مدونا؟ إن لم يكن ذلك موجودا في مصحف فاطمة – وهو مِن أهم الأمور – فليتَ شعري ما الذي فيه من أخبار ما سيكون؟!

المقدمةُ الثالثة: بعض من كتب الأئمة

استند الشيعة في التمهيد لفكرة الأصول الأربعمائة بذكر بعضٍ من الكتب أو الكتيبات المنسوبة لبعض الأئمة ومما وقفتُ عليه من ذلك:

1- **الصحيفة السجادية:** وتسمى الصحيفة الكاملة؛ لأنها منسوبة إلى من اشتهر بكثرة السجود تعالى الإمام زين العابدين علي بن الحسين (ت 95هـ) وتشتمل على أدعية الإمام السجاد. يقول عز الدين الجزائري في كتابه شرح الصحيفة السجادية: "تواترت الصحيفة السجادية من عدة طرق وقد مضى عليها ثلاثة عشر قرنا وهي أنيس الزهاد والصالحين ومرجع مشار إليه عند مشاهير العلماء والمصنفين وقد تكرر اسم الصحيفة ورجالها في كتب الحديث والرجال ونقل عنها أعلام المصنفين في مثل هذا الشأن وممن أشار إليها وهم كثير: محمد بن النعمان المفيد (ت 413هـ) في كتابه الإرشاد وأبو المفضل الشيباني في كتابه "كفاية الأثر" وأحمد بن علي النجاشي (ت 450هـ) في كتابه المعروف برجال النجاشي ولها شروح عديدة وعليها تعاليق ما يربو على أربعين منها شرح السيد علي خان المدني (ت1119هـ) وعليها ثمانية استدراكات آخرها للحر العاملي (ت 1104هـ) صاحب الوسائل والصحيفة لا تزال من الكتب الدراسية تدرس في بعض مناطق الهند"[28].

2- **صحيفة الرضا:** قال الطهراني: "المعبر عنها بمسند الرضا أو الرضويات أو صحيفة أهل البيت: وتشتمل على (240) حديثا وهي منسوبة إلى الإمام علي بن موسى الرضا مروية عنه بأسانيد متعددة وطبعت بإيران"[29].

المقدمةُ الرابعة: ادعاء الطوسي أن الغضائري صنف كتابين أحدهما في الأصول والآخر في الكتب. يقول في ذلك: "إن أحمد بن حسين بن عبيد ا الغضائري عمل كتابين؛ أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأصول " ثم حكى الطوسي عن نفسهِ أنه جمع بينهما في الفهرست واعتذر عن ذلك بقوله: "لأن في المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كل واحد من الكتابين" وقال الطوسي في موضع آخر: "فإني لما رأيتُ جماعة من شيوخ طائفتنا مِن

أصحابِ الحديث عملوا فهرستَ كتبِ أصحابنا وما صنفوه من التصانيفِ ورووه من الأصول ولم أجد أحدا استوفى ذلك ولا ذكر أكثره بل كلٌ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرض أحد منهم لاستيفاء جميعه إلا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد الله فإنه عملَ كتابين أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأصول واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليهِ"[30].

قلتُ: إن كلام الطوسي وإشارته إلى كتابين للغضائري ذكر في أحدهما المصنفات وفي الآخر الأصول – كلام تحوم حوله الشبهة؛ إذ إن الغضائري واسمه أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله ابن إبراهيم البغدادي الغضائري على ما حكاه الذهبي في السير توفي في صفر سنة (411 هـ) وقال عنه: "هو من طبقة الشيخ المفيد في الجلالة عند الإمامية يفتخرون بهما ويخضعون لعلمهما حقه وباطنه"في حين توفي الطوسي سنة (460هـ) مما يدل على إمكانية المعاصرة بينهما للتقارب الزمني الكبير ، فإن لم يدركه فأضعف الإيمان أن مؤلفات الغضائري لا تزال قريبة العهد جدا من الطوسي بل يفهم من كلام الطوسي أنّه وقف على الكتابين، وعليه فلماذا لم ينقل لنا كل أسماء أصحاب الأصول الأربعمائة لماذا ذكر (49) اسما فقط في كتابه الفهرست؟ أين الباقي؟؟ أم إنه لا يوجد باقٍ؟؟ وهذا التساؤل فتحه تأكيد الطهراني (ت 1389هـ)في الذريعة أن عددهم لم يكن أقل من أربعمائة"[31] هذا وقول الطوسي في حق الغضائري "واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه" يشعر بأنه سيضيفُ شيئا جديدا بحسبِ ما اطلّع عليه، فليت شعري إذا كان الطوسي وقف على (49) أصلا فكم سيكون ما ذكره الغضائري في كتابه؟!!. هذا وسيأتي مزيد بيان في القضية في المطلب الخامس إن شاء الله تعالى.

المطلب الثالث: تاريخ الأصول الأربعمائة

المسألة الأولى: تاريخ ظهور مصطلح "الأصول الأربعمائة"

إذا بحثنا فيما هو متداول من كتب الشيعة المتقدمين نجد أن أول من عرض للكلامِ عن "الأصول الأربعمائة" بهذا اللفظ هو الشيخ الحسين بن عبد الصمد (ت 400 هـ) في كتابه "الدراية" حكى الطهراني عنه أنه قال: "كُتبتْ من أجوبةِ مسائل الإمامِ الصادق فقط أربعمائة مصنفٍ لأربعمائة مصنف تسمى الأصول في أنواع العلوم "وجاء مِن بعدِهِ الشيخ المفيد؛ فقد حكى ابن شهر آشوب (ت 588هـ) في كتابه "معالم العلماء" كلاما عزاه للشيخ المفيد (ت 413هـ) حول الأصول الأربعمائة يقول فيه: "صنّفت الإمامية مِن عهدِ أمير المؤمنين إلى عصر أبي محمد الحسن العسكري أربعمائة كتاب، تسمى الأصول وهذا معنى قولهم: له أصلٌ"[32] ثم نجد الطبرسي (ت 548 هـ) في كتابه "إعلام الورى بأعلام الهدى" يعرض لذلك بقوله: "روى عن الإمامِ الصادق مِن مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان وصنفَ من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب تُسمى الأصول رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى الكاظم"[33] ثم جاء مِن بعده الحلي (ت 676 هـ) في كتابه "المعتبر في شرح المختصر" فأشار إلى ذلك قائلا: "كُتبتْ مِن أجوبة مسائل الصادق أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف سموها أصولا"[34] وتبعه الشهيد الأول (ت 786 هـ) في كتابه "ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة" حيث يقول: "كُتبتْ مِن أجوبةُ الإمام الصادق أربعمائة مصنف لأربعمائة مصنف ودون من رجاله المعروفين أربعة آلافِ رجل"[35].

قلتُ: وبالنظر إلى هذه النقولات نجد أن النص على "الأصول الأربعمائة" قد ظهر في القرن الرابع على الخامس الهجري وهو زمن الشيخ ابن عبد الصمد والشيخ المفيد ولا تسعفنا مصادر الشيعة بتاريخ أقدم من ذلك؛ غير أنه قد مر معنا أن أحمد بن حسين بن عبيد الله الغضائري (ت 411هـ) – على حد قول الطوسي – قد عمل كتابين؛ أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأصول"[36] ولا يقدم ذلك في تاريخ ذكر الأصول الأربعمائة شيئا؛ إذ ابن عبد الصمد والمفيد والغضائري من ذات الطبقة.

تناقض النصوص المتحدثة عن زمن تصنيف الأصول الأربعمائة مع نص المفيد

هذا ومن يدقق النظر في النصوص السابقة يجد أن كلام المفيد يشير إلى أن الأصول الأربعمائة صنفت خلال فترة امتدت من زمن علي رضي الله عنه (ت 41 هـ) إلى زمن محمد بن الحسن العسكري (الغائب) بخلاف كلام الطبرسي الذي حصر تصنيفَ هذه الأصول في زمنين فقط هما زمن جعفر الصادق (ت 148هـ) وزمن ابنه موسى الكاظم (ت 184هـ)؛ فيخرج بذلك باقي الأئمة من الحِسبة سواء من كان قبل الصادق أو من جاء بعد الكاظم. ويدافع السبحاني عن هذا بأنه "لا تعارض.. فإن ظاهر مراده – يعني المفيد – أن الأصول لم تؤلّف خارج هذه الفترة من حياة أمير المؤمنين إلى حياة الإمام الحسن العسكري كما أنه لم يرد حصر جميع مصنفاتِ الأصحاب في هذه الكتب الموسومة بالأصول، كيفَ

وهو أعلم بكتبهم وبأحوال المصنفين منهم كفضل بن شاذان الذي له مائة وثمانون كتابا وهشام الكلبي المؤلف لأكثر من مائتي كتاب وابن أبي عمير الذي له تسعون كتابا وابن دؤل الذي له مائة كتاب، وآخرين كثيرين"[37].

قلتُ: إن كلام السبحاني المعاصر ينقضه كلام المتقدمين عليه كالحلي والشهيد الأول؛ إذ هما يحصران تصنيفَ هذه الأصول في زمن جعفر الصادق فقط وأنها من أجوبتهِ وحده على المسائل وهذه قمة التناقض مع نص المفيد. أما قوله: "لم يرد حصر جميع مصنفاتِ الأصحاب في هذه الكتب الموسومة بالأصول... إلخ " فيكفي للرد عليه القول الذي ينقله السبحاني نفسه عن قول الشيخ الحسين بن عبد الصمد في كتابه "الدراية" حيث يقول: "كُتبتْ من أجوبةِ مسائل الإمامِ الصادق فقط أربعمائة مصنفٍ لأربعمائة مصنف تسمى الأصول في أنواعِ العلوم"[38] فلقد حصر المصنفات بأربعمائة فقط وحصر مؤلفيها بأربعمائة شخص فهل بعد هذا من جدال؟!!

المسألة الثانية: أين مصطلح "الأصول الأربعمائة" عند الكليني وابن بابويه؟

عند النظر في أقدم كتابين من أصول الشيعة الأربعة وهما كتاب الكافيللكليني (ت 329هـ) وكتاب من لا يحضره الفقيه لابن بابويه (ت 381 هـ) نجد أن أيا منهما لا يشير إلى قضية الأصول الأربعمائة لا مِن قريبٍ ولا مِن بعيد، يقول الكليني في مقدمة كتابه: "..إنك تحب أن يكون عندك كتاب كاف يجمع من جميع فنون علم الدين ما يكتفي به المتعلم ويرجع إليه المسترشد ويأخذ منه من يريد علم الدين والعمل به بالآثار الصحيحة عن الصادقين عليهم السلام والسنن القائمة التي عليه العمل"[39] أما ابن بابويه فيقول عن كتابه: "وجميع ما فيه مستخرج من كتب مشهورة عليها المعول وإليها المرجع مثل كتاب حريز بن عبد ا السجستاني وكتاب عبيد ا ابن علي الحلبي ونوادر أحمد بن محمد ابن عيسى وكتاب علي بن مهزيار الأهوازي... إلى أن قال: ورسالة أبي إلي وغيرها من الأصول والمصنفات التي طرقي إليها معروفة في فهرس الكتب التي رويتها"[40].

قلتُ: إننا لا نرى عند الكليني إشارة البتة لا إلى لفظة الأصول ولا الكتب ولا المصنفات مع أنه أقرب عهدا لزمن الأئمة من ابن بابويه الذي أشار إلى لفظة "الأصول" وعدد منها تمثيلا أحد عشر أصلا فهلْ كانت مفقودة زمن الكليني وظهرتْ عند ابن بابويه؟ إن المنطق يرفض ذلك لأنهما قريبا العصر فلماذا لا يشير الكليني إلى مثل تلك الأصول؟ ثم لماذا لا يتكلم ابن بابويه عن أربعمائة أصل كما تقول الشيعة؟ ثم لماذا يقول عن كتابه مستخرج من كتب مشهورة ولا يسميها أصولا؟ كل هذه التساؤلات تدلُ على أن فكرةَ الأصول لم تكن تخطر على بال الكليني وإنّما ظهرت بعده وأن أول من أشار إليها من أصحاب الكتب الأربعة هو ابن بابويه (ت381هـ) فبدأ بفكرةٍ أن هناك أصولا مشهورة أو كتبا مشهورة ولكنه لم يبلور الفكرة أو يضبطها رقميا أو يفصلَ فيها كما صنع الحسين ابن عبد الصمد (ت 400هـ) الذي جزم بكونها أربعمائة مصنفٍ لأربعمائة مصنف.

المطلب الرابع: عدد الأصول المعتبرة وعدد مؤلفيها عند الشيعة

المسألة الأولى:عدد الأصول المعتبرة

عرفنا في المطلبِ السابق أن الكليني لم يعرض لذكر الأصول وعليه فعدم كلامه عن عددها تحصيل حاصل وأما ابن بابويه فقد أشار إلى كتبٍ أصولٍ مشهورة وعدد منها أحد عشر أصلا ولكنه لم يعرض لضبط عددها بأي رقم وإن أولَ من صرح بأنها أربعمائة حسب الأقدمية التاريخية الشيخ الحسين بن عبد الصمد (ت 400 هـ) فيما نُقلَ عنه في كتابه الدراية ثم الشيخ المفيد (ت 413) كذلك فيما نقل عنه أيضا ثم نجد الطوسي (ت 460 هـ)في الفهرست يشير إلى أن الغضائري (ت 411 هـ) ألفَ كتابا مستقلا في الأصول ولكن الطوسي لا يشير إلى حجم الكتاب ولا إلى عدد أصحاب الأصول ولا إلى عدد الأصول التي ضمها الكتاب غير أنه يذكر في كتابه "الفهرستْ" عند ترجمة فلان من الرواة ما له من الأصول فيقول له أصل، لا بلْ ومما يدل على أن قضية ضبط رقم الأصول ليست في ذهنهِ أنه حين ترجم لأحمد بن محمد بن عمار أبو علي الكوفي قال:شيخ مِن أصحابنا كثير الحديث والأصول"[41] فهذا يدلُ أن الطوسي يسرد ولا يحصي. هذا وقد اختلفَ علماء الشيعة – من المتقدمين والمتأخرين - في ضبطهم عدد الأصول الشيعية المعتبرة ويمكن إجمالُ ذلك على النحو الآتي:

أولا: ترى طائفة من أعلام الشيعة أمثال المفيد والطبرسي والحلّي والشهيد أن عدد هذه الأصول أربعمائة أصل لكنهم لم يقيدوا العدد على النحو الذي صنعه الشيخ ابن عبد الصمد وقد تقدمت أقوالهم في المطلب السابق.

ثانيا: ذهب طائفة منهم إلى أن الأصول أربعمائة أصلٍ فقط وقد صرح بذلك الشيخ الحسين ابن عبد الصمد في كتابه "الدراية" حيث يقول: "كُتبتْ من أجوبةِ مسائل الإمامِ الصادق

فقط أربعمائة مصنفٍ لأربعمائة مصنف تسمى الأصول في أنواعِ العلوم"[42].

ثالثا: قرر الحر العاملي في كتابه "وسائلُ الشيعة" أن عدد تلك الأصول يربو على الستة آلاف أصل؛حيث يقول: "وأما ما نقلوا منه – يعني المؤلفين – ولم يصرحوا باسمه فكثير جدا مذكور في كتبِ الرجال يزيد على ستة آلاف وستمائة كتاب على ما ضبطناه"[43].

رابعا: ترجم الشيخُ آغا بزرك طهراني في كتابه "الذريعة" لمائتي رجل من مصنفي تلامذة الإمام الصادق عدا غيرهم من المؤلفين أصحاب سائر الأئمة وذكر لهم (128) أصلا[44].

قلتُ: بالنظر إلى ما تقدم نجد أن أعلام الشيعةِ قد اختلفوا في ضبط عدد الأصول، فمنهم من نص على الأربعمائة لا غير، ومنهم من ذكر أنها أربعمائة فقط ومنهم من صعد بها إلى آلاف مؤلفة ثم رأينا الطهراني نزلَ بها إلى (128) أصلا، لقد وقعوا في هذا الاختلاف مع أنهم ينقلون عن بعضهم في مصنفاتهم ولكن الشمس لا يغطيها غربال.

المسألة الثانية: عدد مؤلفي الأصول أو من رواها عن الأئمة

لما كان الخلاف عند علماء الشيعة على أوجهٍ في عدد الأصول المروية عن الأئمة؛ فالأمر لا يخلو من خلافٍ في عدد من روى هذه الأصول عن الأئمة، فأولُ من صنّف في الرواة عن بعض الأئمة الشيخ أبو العباس ابن عقدة (ت 333 هـ)؛ حيث ألف كتابا جمع فيه أربعة آلاف رجل حكى أنهم رجال الإمام الصادق وقد أوردهم الشيخ الطوسي (ت 460 هـ) في كتابه المسمى "رجال الطوسي" يقول الطبرسي (ت 548هـ) "روى عن الإمام الصادق مِن مشهوري أهل العلم أربعة آلاف إنسان وصنف من جواباته في المسائل أربعمائة كتاب تسمى الأصول رواها أصحابه وأصحاب ابنه موسى الكاظم"[45] ثم نجد الشيخ الطهراني يحكي عن الشيخ الحسين بن عبد الصمد ما ينص على أن عددهم أربعمائة مصنفٍ ويتابع الطهراني ابن عبد الصمد (ت 400 هـ) مؤكدا على أنهم لم يكونوا أقل من أربعمائة[46].

قلتُ: وإذا دققنا في أعلام الشيعة المتقدمين كالكليني (ت 329 هـ) وابن بابويه (ت 381 هـ) والغضائري (ت 411 هـ) والطوسي (ت 460هـ) فإننا لا نجد أيا منهم يعرض لعدد رواة الأصول، وهذا يدلُ على أن الفكرة الرقمية الحصرية هي وليدة غير عصرهم، ويبدو لي أن أول من حاولَ استثمار الفكرة الرقمية للرواة وتجييرها لصالح مذهب الشيعة القائل بالأصول الأربعمائة هو الطبرسي من علماء القرن السادس الهجري والذي تقدم كلامه قبل قليل؛ بل إن ابن عقدة صاحب رجال الصادق لم ينوه بفكرة الأصول الأربعمائة وهو الأقرب عهدا إلى زمن الكليني صاحب الكافي والمفروض به أن يكون العالم بتلك الأصول المثبتَ لها في مؤلفه، أما أن يأتي من بعده يبتكرون أرقاما لا سلفَ لهم فيها فهذا مما لا يرتضيه كل ذي عقلٍ سوي.

المطلب الخامس: واقع الأصول الأربعمائة وما مصيرها؟

المسألة الأولى: أبو الحسين الغضائري وكتابه في أسماء الأصول الحديثية

إنه سبقَ وأن ذكرنا أن الطوسي في كتابه الفهرست أشار إلى أن أولَ من أفرد أسماء الأصول في كتاب هو الغضائري فقال: "فإني لما رأيتُ جماعة من شيوخ طائفتنا مِن أصحابِ الحديث عملوا فهرستَ كتبِ أصحابنا وما صنفوه من التصانيفِ ورووه من الأصول ولم أجد أحدا استوفى ذلك ولا ذكر أكثره بل كلٌ منهم كان غرضه أن يذكر ما اختص بروايته وأحاطت به خزانته من الكتب، ولم يتعرض أحد منهم لاستيفاء جميعه إلا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد ا فإنه عملَ كتابين أحدهما ذكر فيه المصنفات والآخر ذكر فيه الأصول واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليهِ غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد مِن أصحابنا واختُرِم[47] هو، وعمد بعض ورثتِهِ إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتبِ على ما حكى بعضهم عنه.... إلى أن يقول: عمِدتُ إلى كتابٍ يشتملُ على ذكر المصنفاتِ والأصول ولم أفرد أحدهما عن الآخر لئلا يطولَ الكتابان لأن في المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كل واحدٍ من الكتابين فيطولُ"[48].

قلتُ: وإذا دققنا النظر في هذا النص عن الطوسي سنجده يقرر أمورا عديدة نذكر منها ما يعنينا على النحو الآتي:

1- أن أبا الحسين الغضائري قد استوفى ذكر الأصول بشهادة الطوسي حين قال: "ولم يتعرض أحد منهم لاستيفاء جميعه إلا ما قصده أبو الحسين أحمد بن الحسين بن عبيد ا ...إلخ.

2- أن الطوسي كان واقفا على الكتابين مطلعا عليهما بل ولا يستبعد أن يكونا عنده بدليل أنّه لم ينكر صلته بهما وإلا فكيفَ بلغه منهج الغضائري فيهما؟ قد يقال سمع ذلك من بعضِ أصحابِ الغضائري؟ قلتُ: لا يحكم الطوسي على كتابين أن صاحبهما استوفى فيهما المقصد لمجردِ الحكاية عن بعض الأصحاب بلْ لا بد أن يكون

رآهما عِيانا ولا يبعد عنه ذلك فهو معاصر للغضائري كما قررناه آنفا في موضعه.

3- قال الطوسي "غير أن هذين الكتابين لم ينسخهما أحد من أصحابنا واختُرِم هو وعمد بعض ورثتهِ إلى إهلاك هذين الكتابين وغيرهما من الكتبِ على ما حكى بعضهم عنه" **قلتُ:** إن هذه مشعرة بتناقض صارخ؛ لأنها تعارض ما حكاه الطوسي مِن توصيفهِ للكتابين وجزمه باستيفاء الغضائري الجمع والإحصاء فيهما، بلْ أن يقوم بعض ورثتهِ أعني: الغضائري بإحراق كتبهِ أمر مستهجن لورود ذكره بشكل عابر في كلام الطوسي دونما تعليق أو توضيح للباعث على الإحراق لتلك الكتب أليس هذا جدير بالتعجب والتأمل؟

4- قول الطوسي "واستوفاهما على مبلغ ما وجده وقدر عليه" يشعر بأنه سيضيفُ شيئا جديدا بحسبِ ما اطلّع عليه.

المسألة الثانية: عدد الأصول وأصحابها عندَ الطوسي في كتابه الفهرست

هذا وحتى لا يقال إن الاستنتاجاتِ التي قيلت في المسألة السابقة خاطئة فقد عمدتُ إلى استقراءِ من نص الطوسي على أن لهم أصولا في كتابه "الفهرست" حيث تقدم قوله إنه عمد "إلى كتابٍ يشتملُ على ذكرِ المصنفاتِ والأصول ولم (يفرد) أحدهما عن الآخر لئلا يطولَ الكتابان؛ لأن في المصنفين من له أصل فيحتاج إلى أن يعاد ذكره في كل واحدٍ من الكتابين فيطولْ"[49] وهذا يدل على أن من منهجه أن ينص على ذكرِ الأصل وعلى ذكرِ الكتابِ أو الكتبِ في موضعٍ واحدٍ فإن كان له أصل قال له: أصل، وإن كان له كتاب قالَ: له كتاب أو عدد كتبا لها وما يعنينا هو نصه على لفظة الأصل؛ فحين ذكر إسماعيل بن مِهران قال: له كتاب الملاحم وله أصل"[50] وهذا يدلُ على تفريقه بين الكتاب والأصل.

ثم إن الطوسي يعترفُ بلسانه في مقدمة الفهرست أنه جمع فيه أكثر الأصول حيث يقول: "فإذا سهلَ ا إتمام هذا الكتابِ فإنه يطلِع على أكثر ما عملَ من التصانيفِ والأصول" وهذا الكلام يدل مِن جهة على أنه ليس في ذهن الطوسي رقم حصري لهذه الأصول، ومِن جهةٍ أخرى أنّه حوى أكثر أسماء من له أصل.

وإذا علمنا أن الطوسي قد أتم كتابه الفهرست، وليس أحد يعترض على ذلك لزم عندها أن نستقرأ ما ذكره الطوسي مِن تلك الأصول، فكان حاصلَ من قال عنه الطوسي له أصل أو أصول (49) اسما كالآتي:

1- إبراهيم بن مِهزم الأسدي، له أصل (ص 36).
2- إبراهيم بن عمر اليماني وهو الصنعاني، له أصل (ص (36). (رجال ص 155).
3- إبراهيم بن أبي البلاد، له أصل (ص 36). (رجال ص 155).
4- إبراهيم بن يحيى، له أصل (ص 36).
5- إسماعيلُ بن مِهران، له كتاب الملاحم وله أصل (ص41).
6- إسماعيل بن دِينار، له أصل (ص41).
7- إسماعيل بن بكر، له أصل (ص41).
8- إسماعيلُ بن محمد، له أصل (ص42).
9- إسماعيل بن عثمان بن أبان، له أصل (ص 42).
10- إسحاق بن عمار الساباطي، له أصل (ص 43). (رجال ص 149).
11- إسحاق بن جرير، له أصل (ص 43). (رجال ص 149)
12- أحمد بن محمد بن عمار أبو علي الكوفي شيخ مِن أصحابنا كثير الحديث والأصول (ص 57).
13- أسباط بن سالم بياع الزطي، له أصل (ص 67). (رجال ص 153)
14- بكر بن محمد الأزدي، له أًصل (ص 68). (رجال ص 157)
15- بشر بن مسلمة، له أصل (ص 68). (رجال ص 155)
16- بشار بن يسار، له أصل (ص 68). (رجال ص 156)
17- جميل بن صالح، له أصل (ص 73). (رجال ص 163)
18- جابر بن يزيد الجعفي، له أصل (ص 74) (رجال ص 163)
19- الحسن بن موسى الحنّاط، له أصل (ص 78) (رجال ص 168)
20- الحسن بن زياد العطار، له أصل (ص 78).
21- الحسن بن صالح بن حي، له أصل (ص 79). (رجال ص 166)
22- الحسين بن أبي العلاء، له كتاب يعد في الأصول (ص 83). (رجال ص 169)
23- الحسين بن أبي غندر، له أصل (ص 88).
24- حفص بن سوقة، له أصل (ص 91). (رجال ص 184).
25- الحكم بن أيمن، له أصل (ص 91).

26- الحكم الأعمى، له أصل (ص 91).
27- حارث بن الأحول، له أصل (ص 93).
28- خالد بن صبيح، له أصل (ص 95).
29- خالد بن أبي إسماعيل، له أصل (ص 96). (رجال ص 186).
30- داود بن زربي، له أصل (ص 97). (رجال ص 191).
31- ذريح المحاربي، له أصل (ص 99). (رجال ص 191).
32- ربيع الأصم، له أصل (ص 99).
33- ربعي بن عبد ا بن الجارود، له أصل (ص 100). (رجال ص 194).
34- زيد النرسي، له أصل (ص 101). (رجال ص 196).
35- زيد الزراد، له أصل (ص 101). (رجال ص 196).
36- زرعة بن محمد الحضرمي، له أصل (ص 104). (رجال ص 201).
37- سعد بن أبي خلف الزام، له أصل (ص 106). (رجال ص 203).
38- سعيد بن يسار، له أصل (ص 106).
39- سعيد بن الأعرج، له أصل (ص 107).
40- سعيد بن غزوان، له أصل (ص 107).
41- سعيد بن مسلمة، له أصل (ص 107).
42- سفيان بن صالح، له أصل (ص 111).
43- شعيب بن أعين الحداد كوفي ثقة، له أصل (ص112). (رجال ص 217).
44- صالح بن رزين، له أصل (ص 114).
45- علي بن رئاب الكوفي، له أصل كبير(ص 117). (رجال ص 243)
46- علي بن أسباط، له أصل (ص 120).
47- هشام بن سالم الجواليقي، له أصل (ص 207). (رجال ص 329)
48- هشام بن الحكم، وكان له أصل (ص 208/207). (رجال ص 329).
49- أبو محمد الخزاز، له أصل (ص 223).

قلتُ: بعد أن عرفنا من عدهم الطوسي من أصحاب الأصول يجدر بنا التنبيه على أمور أهمها:-

1- إذا كان أسماء من ذكرهم الطوسي لا يجاوز (49) اسما فهلْ هذه هي أكثر الأصول مقارنة بما يقوله الشيعة من كونها (400) أصل.
2- إذا كانتْ هذه الأصول التي عددها الطوسي هي ذاتها التي ذكرها الغضائري فهل تحتاج أن يصنّف فيها كتاب وهي لا تعدو أن تُضمن وريقات خمس في أحسن الأحوال.مع أنه يفترض أن يكون الطوسي قد زاد على ما عند الغضائري.وبالتالي أليس هذا يدل على أن كتاب الغضائري لا وجود له في الحقيقة وإنما هو وهم وخيال؟!.
3- هناك أسماء عدهم من جاء بعد الطوسي مِن أصحابِ الأصول ولكن الطوسي ذكرهم في الفهرست على النحو الآتي:
- زرارة بن أعين قال الطوسي: "لزرارة تصنيفات منها كتاب الاستطاعة والجبر (ص 201).
- سليم بن قيس الهلالي يكنى أبا صادقٍ له كتاب (ص 111).
- ظريف بن ناصح له كتاب الديات (ص (116).
- علي بن أحمد الكوفي يكنى أبا القاسم، قال الطوسي: "وصنّف كتبا كثيرة سديدة منها كتاب الوصايا وكتاب في الفقه (ص 121).

قلتُ: وتلاحظ أن الطوسي لم يعدهم مِن أصحابِ الأصول فكيفَ عدهم من جاء بعده من ذوي الأصول.

4- يدندن علماء الشيعة أن الأصول الأربعمائة أو أكثرها مروية عن جعفر الصادق؛ وحتى أتحققَ من ذلك عمدتُ إلى الأسماء التي تقدمت والتي ذكر الطوسي أن لها أصولا فقارنتها بأسماء الرواة عن الصادق الذين ذكرهم الطوسي في كتابه "رجال الطوسي" فبلغَ عددهم (26) من أصل (49) وهم من تحته خط في القائمة التي سردت آنفا[51].
5- بعد استقرائي كتاب "رجال الطوسي" بحثا عن الذين لهم أصول غير ما تقدم عثرتُ على الآتي:
- إبراهيم بن نُعيم الكناني له أصل روى عن الباقر (ص123).
- إبراهيم بن عمر الصنعاني، له أصول روى عن الباقر (ص 123).
- إسماعيلُ بن جابر الخَثعمي، ثقة ممدوح له أصول روى عن الباقر (ص 124).
- أحمد بن ميثم: روى عنه حميد بن زياد كتاب الملاحم وكتاب الدِلالة وغير ذلك من الأصول (ص 408).
- أسباط بن سالم: له كتاب أصل (ص 408).
- علي بن إبراهيم الخياط روى عنه حميد بن زياد أصولا مات سنة سبع ومائتين (ص 430).

- القاسم بن إسماعيل القرشي روى عنه حميد بن زياد أصولا كثيرة (ص 436).
- محمد بن عباس بن عيسى روى عنه حميد كتبا كثيرة من الأصول (ص 441).
- محمد بن خالد الطيالسي روى عنه حميد أصولا كثيرة ومات سنة تسع وخمسين ومائتين (ص 441).
- محمد بن الحسن بن حازم روى عنه حميد أصولا كثيرة ومات سنة إحدى وستين ومائتين (ص 441).
- أحمد بن محمد بن مسلمة الرماني روى عنه حميد بن زياد أصولا كثيرة منها كتاب زياد ابن مروان القندي (ص 408).
- أحمد بن محمد بن زياد الخزاعي يكنى أبا جعفر روى عنه حميد أصولا كثيرة ومات سنة اثنتين وستين ومائتين (ص 408).
- إبراهيم بن سليمان بن حيان روى عنه حميد بن زياد أصولا كثيرة (ص 408).
- أحمد بن الحسين بن مفلس النخاس روى عنه حميد كتاب زكريا بن محمد بن المؤمن وغير ذلك من الأصول (409).

قلتُ: بالنظر إلى هذه الأسماء فإننا نلاحظ أن الطوسي لا يعنى بإحصاء عدد الأصول بدليل قولِهِ "أصولا كثيرة" كما أن إطلاق لفظة الأصول عنده في حق بعضهم تتعلق بمن صاحب الباقر وهم من ذكرت في حق الواحدِ منهم روى عن الباقر وعددهم (3) ثلاثة أما البقية الذين قال في حقم لهم أصول كثيرة فهؤلاء لا علاقة لهم بالأئمة بدليل أنّه وضعهم تحت باب مستقل سماه "باب ذكر أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة" فهؤلاء يخرجون من الحسبة ولعلك ترى أن الطوسي سمى مروياتهم أصولا وهذا الصنيع أكبر دليلٍ على نسفِ فكرة الأصول الأربعمائة فلاحظ كيفَ هو تخبطُ شيخ الطائفةِ لديهم وا المستعان.

6- بعد استقرائي لمن له أصل أو أصول في كتاب الطوسي "اختيار معرفة الرجال"[52] عثرتُ على اسمين هما:

- عمر الصنعاني اليماني، له أصول رواها عنه حماد بن عيسى (ص 274). وحكى الطوسي أن له أصلا ورد ذكره في الفهرست، قلتُ: وقد أخطأ في ذلك فالموجود في الفهرست هو إبراهيم بن عمر اليماني وهو الصنعاني (ص 36).
- إبراهيم بن عبد الحميد، من أصحاب أبي عبد ا الصادق، له أصل (ص 378).

7- عند استقرائي كتاب "رجال النجاشي" تفتيشا عن أصحابِ الأصول عثرتُ على (6) ستة أسماء هي:

- أيوب بن الحر الجعفي، له أصل، روى عن جعفر الصادق (ص 103).
- آدم بن المتوكل أبو الحسين بياع اللؤلؤ كوفي ثقة، له أصل روى عن جعفر الصادق (ص 104).
- آدم بن الحسين النخاس، له أصل يرويه عن إسماعيل بن مهران (ص 104).
- أديم بن الحر الجعفي مولاهم كوفي ثقة، له أصل (ص 106).
- عبد ا بن سليمان الصيرفي، له أصل، روى عن جعفر الصادق (ص 225).
- عبد ا بن الهيثم، كوفي له أصل (ص 227).

قلتُ: وهذه الأسماء الستة يجب أن يستثنى منها آدم بن الحسين النخاس؛ لأنه ليس صاحب أصلٍ وإنّما يرويه عن إسماعيل بن مهران الذي ذكره الطوسي في الفهرست (ص41)، كما ونرى أن عدد من روى عن الصادق (3) ثلاثة على ما حكاه النجاشي وهم (أيوب وآدم وعبد ا الصيرفي).

المسألة الثالثة: أسماء الأصول

مِن خلال ما تقدم لم نجد أيا من الطوسي في كتبه الرجالية أو النجاشي من يذكر أسماء الأصول التي حكوها؛ فالأمر لا يعدو أن يقول أحدهم: له أصل أو له أصول أو له أصل كبير.. ولكن ما أسماء هذه الأصول وما هي موضوعاتها يا ترى؟ لا جواب على ذاك. ولماذا لم يذكر الطوسي أسماء هذه الأصول؟ هل السبب هو حتى لا يطول الكتاب؟ إن كان كذلك فقد ذكر هو أسماء الكتبِ والمصنفات بالمئات فهل سيتضخم الكتاب بسبب (49) أصلا أو زد على ذلك قليلا إذا علم أن أحمد بن محمد بن عمار قال عنه الطوسي: "كثير الحديث والأصول" وقال عن علي بن رئاب له أصل كبير"؟! إن عدم ذكر أسماء لتلك الأصول يعد مدخلا للشك في إضافة تلك اللفظة إلى الأسماء التي ذكرت في كتبهم وإلا فليقل لنا الطهراني المتأخر (ت 1394هـ) كيفَ عرفَ أن لحفص بن عبد ا السجستاني أربعة أصول هي "أصل الصلاة والزكاة والصيام والنوادر"[53] وواقع الأمر أنّه لم يذكر أحد من المتقدمين أن له أصولا أو سمى هذه الأصول بل حتى لم يذكر في كتبهم أصلا، والأمثلة عند الطهراني عديدة.

وهذا الطوسي في الفهرست حين ذكر أحد أصحاب الأصول قال: "أحمد بن محمد بن عمار أبو علي الكوفي شيخ مِن أصحابنا كثير الحديث والأصول"[54].

قلتُ:إن مجرد ذكر الأصول أو كثرتها دون تسميتها وتفصيل ذكرها لا طائل تحته من الناحية العلمية، ينضاف إلى ذلك أن من قيل إن له أصلا في الصلاة أو الصوم أو الزكاة أو الحج - إذا ما أردنا أن نبحث عن أحاديثه المسندة بهذا الخصوص في مظانها عند الكليني في الكافي أو ابن بابويه أو الطبرسي فلا نجد اسمه في أسانيد تلك الأحاديث وهذا يجعلنا نتساءل أين هذه الأصول التي لا ذكر لأسماء أصحابها في أسانيد تلكم الكتب.

الخاتمـة

وفي ختام هذه الدراسة يمكن لنا أن نخلص بالنتائج الآتية:

1- إن الشيعة ليس لديهم شيء يقال له الأصول الأربعمائة وإنّما فكرتهم وهم وخيال ويؤيد ذلك أمور أهمها:
- إن أول من عرض لتعريف مفهوم الأصل عند الشيعة هو الوحيد البهبهاني المتوفى سنة (1205هـ)؛ إذ بينه وبين الأئمة وعصور الرواية ألف سنة فأكثر.
- أن الشيعة لم يكن عندهم تصور مسبق عن معنى الأصول فحاولوا إعطاء الأصل معنى مستقلا غير أنهم كانوا يتصادمون بتطبيقات علمائهم الأقدمين فيجدونهم يستخدمون الكتاب بمعنى الأصل ويمنعون ذلك مرةً ويعبرون بالمصنفات أو النوادر عن الأصل ويمنعوها هي الأخرى أحيانا مما يشير إلى أنّه لا يوجد لديهم ضابط علمي دقيق في ذلك.
- إن أول ظهور لفكرة الأصول الأربعمائة كان في القرن الرابع على الخامس الهجري زمن الحسين بن عبد الصمد (ت 400هـ) وزمن المفيد (ت413هـ).
- إن ابن عبد الصمد حصر الأصول بأربعمائة فقط كما حصر أصحابها بأربعمائة عن إمام واحد هو جعفر الصادق وقد تعارضتْ أقوال من جاء بعده في جزئية من جزئيات فكرة الأصول الأربعمائة؛ فالمفيد رأى أنها كتبت أي الأصول خلال الفترة من زمن علي إلى زمن الحسن العسكري، ولم ينص على عدد رواتها والطبرسي أدخل موسى الكاظم مع أبيه الصادق والحر العاملي المتأخر بلغَ بها أكثر من ستة آلاف أصل ناقضا ما كان عليه المتقدمون ممن وافق ابن عبد الصمد والمفيد كالطبرسي والحلي والشهيد الأول.
- إن الكليني (ت 329هـ) صاحب الكافي لَم يعرض لقضية الأصول لا مِن قريب ولا مِن بعيد برغم قربه من عصر الأئمة والسفراء، وإلا فلماذا لا يذكرها أو يشير إليها في المقدمة؟!
- إن عدم تسمية الأصول واكتفاء المصنفين في كتبهم كالطوسي والنجاشي بقولهم له أصل أو أصول يضعف القول بفكرة الأصول عموما والأصول الأربعمائة خصوصا؛ فذكر أسماء الأصول لا يطول الكتب فقد ذكر الطوسي مئات أسماء المصنفات وذكره لأسماء الأصول أوجب.
- إن ابن بابويه (ت 381هـ) في كتابه من "لا يحضره الفقيه "أشار في مقدمته إلى لفظة "الأصول والمصنفات ولكنه لم يعرض لأرقام مخصوصة بهذا الشأن سوى أنه عدد أحد عشر اسما مما يدل على أنه ليس في ذهنه فكرة الأصول الأربعمائة، ولو كانت تلك الفكرة مختمرة في زمنه لبادر إلى إظهارها والمنافحة عنها ولكانت عنصر قوة لمصنّفاتِهِ.

2- إن التطبيق العملي واستقراء عدد من ذكر علماء الشيعة المتقدمين أن لهم أصولا يؤكد أنّهم لم يبلغوا أربعمائة؛ ففي الفهرستْ للطوسي (49) وفي اختيار معرفة الرجال له أيضا (2) وفي رجال الطوسي (3) وفي رجال النجاشي (6) فالمجموع (60) وحاصل من قيل لهم أصول منهم (3) وبالمنطق لا يمكن أن يكونوا هم من حملوا تمام الأصول الأربعمائة؛ لأن هذا يناقض فكرة أن الأصول الأربعمائة هي عن أربعمائة رجل.

3- إن عدد الأسماء التي ضمنها الطوسي في الفهرست من أصحاب الأصول ينقض فكرة أن الأصول أربعمائة كما ينقض ما أشار إليه من وجود كتابٍ في أسماء الأصول للغضائري (ت 411هـ) فالعادة تقول أن المتأخر يستوفي ما فاتَ السابق والذي ذكره الطوسي لا يحتاج كتابا بل وريقات، وهذا يدلُّ على أن قصة احتراق كتاب الغضائري لا أساس لها من الصحة وعلى فرض صحتها فمعاصرة الطوسي لزمن الغضائري تقضي بأن ما كان متاحا للغضائري كان متاحا له من حيث الاطلاع والنظر والبحث والجمع والكتابة..

4- إن ما قام به بعض المتأخرين كالطهراني في الذريعة مِن ذكر أسماء أصول لأشخاص لم يرد ذكرهم عند المتقدمين يتنافى مع المنهج العلمي؛ إذ كيف يعرفُ المتأخر أسماء لم يرد ذكرها عند السابقين، ومن المعلوم بداهة أن معرفة أسماء الرواة يعتمد فيها على النقل من السابق إلى اللاحق، وليس الأمر من قبيل الحقائق العلمية التي يجوز في حق المتأخر اكتشافها دون من سبقه.

5- إن إطلاق الطوسي في كتابه "رجال الطوسي" فلان له

أصول كثيرة يدل على أنه ليس في ذهنه أن لفظة الأصل تستخدم في حق ما روي عن الأئمة ومن العجيبِ أنه بوب لهم بأنهم لم يرووا عن الأئمة فقال: "باب ذكر أسماء من لم يرو عن واحد من الأئمة".

6- إن الرواة الذين نص الطوسي وغيره على أن لهم أصولا لم نقف البتة على تواريخ وفياتهم الأمر الذي يجعلنا نشك في مصداقية ما حكاه الطوسي؛ فقد أشرت في ثنايا البحث أن هناك (26) اسما نص الطوسي على أنهم رووا عن جعفر الصادق ولكن أحدا لم يشر إلى وفياتهم لنعلم هل عاصروا الصادق أم لا؟ فقضية الاتصال والانقطاع مهمة في هذا المقام، ومما تجدر الإشارة إليه أن الشيعة لا عناية لهم بتواريخ الوفيات أو طبقات الرواة أو إثبات السماع، وشهرة عين الراوي، وغياب هذه الأمور يوجد حلقات مفقودة تحول دون التثبتِ يقينا من صحة هذه الأسماء وصحة ما نسب إليها من أصول.

وأخيرا أسأل ا العلي القدير أن أكون قد وفقتُ في هذه الدراسة؛ فإن أصبتُ فذاك فضلُ ا وإن أخطأتُ فمن نفسي والشيطان ولا تمام إلا لكتاب ا .

الهوامش

(1) انظر: ابن منظور، لسان العرب، ط2، ج11، ص (16) مادة (أصلَ). والجرجاني، التعريفات، ط1، ص(45).

(2) البهبهاني، الفوائد الرجالية، ملحق بكتاب علي الخاقاني، المسمى رجال الخاقاني، ط2، ص (34).

(3) السبحاني، كليات في علم الرجال، ط3، ص (475).

(4) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج2، ص (125).

(5) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج2، ص (126).

(6) الطوسي، رجال الطوسي، ص (408) ترجمة رقم (21).

(7) انظر: الطوسي، الفهرست، ط3، ص (28).

(8) النجاشي، رجال النجاشي، ص (40) برقم (82) وص (42) برقم (86).

(9) البهبهاني، الفوائد الرجالية، ص (35).

(10) الطهراني، الذريعة، ج24، ص (315).

(11) البهبهاني، الفوائد الرجالية، ص (33).

(12) وللتأكدِ من صحة ما أقول ينظر في كتب النوادر التي أفردها الكليني في الكافي!!!

(13) الطوسي، الفهرست، ص(104) وذكره في رجال الطوسي، ص(201).

(14) الكليني، الكافي، ط3، باب أن الأئمة ولاة أمر ا وخزنة علمه، ج1، ص(193).

(15) المجليسي، بحار الأنوار، ج25، ص (211).

(16) ابن منظور، لسان العرب، ط2، ج6، ص(263) مادة (أرش) والمقصود بالأرش: دية الجراحات.

(17) الكليني، الكافي، باب: فيه ذكر الصحيفة والجفر والجامعة ومصحف فاطمة عليها السلام، ج1، ص(239).

(18) انظر: الأعلمي، دائرة المعارف المسماة مقتبس الأثر ومجدد ما اندثر، ط1، ج15، ص (42) وما بعدها.
قلتُ: لقد وقفتُ على كتاب الجفر في جامعة اليرموك وقد علّق عليه ونشره محمد عيسى داود سنة 2003م، حيث حال فيه المؤلف كتاب الجفر على أحداث العالم مثل هدم العراق وأن هيكل اليهود يقوم آخر الزمان ويهدم سريعا وأن هرمجدون ملحمة حقيقية قادمة كما يرفقُ المؤلف صورا فتوغرافية لمخطوطات عدة للجفر ويبين كيفية حساب الجمل لبعض الأحداث. انظر: داود، الجفر لعلي بن أبي طالب، ط1.

(19) الكليني، الكافي، ج1، ص (240).

(20) الكليني، الكافي، ج1، ص (241).

(21) ابن منظور، لسان العرب، ج4، ص (142) مادة (جفر).

(22) انظر: الكليني، الكافي، ج1، ص (239-241).

(23) انظر: الكليني، الكافي، ج1، ص (238-240) وانظر أيضا: ج2، ص (634) كتاب فضائل القرآن.

(24) لا غرو أن يزعم بعض الشيعة أن هناك سورة في القرآن محذوفة هي سورة الولاية ويزعمون أنها بمقدار فاتحة الكتاب وقد ذكرها النوري الطبرسي في كتابه "فصل الخطاب في تحريف كتاب رب الأرباب" وهو غير صاحب "مجمع البيان" ونص هذه السورة المزعومة المفتراة هو: "يا أيها الذين آمنوا آمنوا بالنبي والولي اللذين بعثناهما يهديانكم إلى صراط مستقيم (1) نبي وولي بعضهما من بعض وأنا العليم الخبير (2) إن الذين يوفون بعهد ا لهم جنّات النعيم (3) والذين إذا تليت عليهم آياتنا كانوا بآياتنا مكذّبين (4) إن لهم في جهنّم مقاما عظيما إذا نودي لهم يوم القيامة أين الظالمون المكذبون المرسلين (5) ما خلَقَهم المرسلين إلا بالحق وما كان ا ليظهرهم إلى أجلٍ قريب(6)".
هذا ويكفي حتى يتبين للناظر أن هذه السورة لا أساس لها من الصحة - أن يدقق في ألفاظها التي لا تعلوها مهابة القرآن ولا رونقه ولا عذوبته ولا جماليته، والسؤال هنا: هل الطبرسي ليس من أعلامهم ؟ ألا يعتد به عند الشيعة؟ ثم كتابه "فصل الخطاب" ثابت النسبة إليه وقد اطلعتُ على نسخته المخطوطة عند أحد المحققين وهو على وشك أن يتم تحقيقه وأخبرني أنه سيطبع بمصر.
انظر: ظهير، الشيعة والقرآن، ط6، ص (141-161). وانظر: الحاج محمد، يوسف عارف، الميزان بين السنة والشيعة، ط2، الميزان بين السنة والشيعة، ص (172/171).

(25) انظر: الكليني، الكافي، ج1، ص (241).

(26) الصفار، بصائر الدرجات الكبرى، ص (179).
(27) السبحاني، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، ص (586-587).
(28) انظر: الجزائري، شرح الصحيفة السجادية، ص (16-19).
قلتُ: إن كلام الجزائري "وعليها ثمانية استدراكات" يدل ذا اللب أن الشيعة احتاجوا مئات السنين حتى يجمعوا كتيبا فليتأمل، ثم إذا كان هذا أصلا في الدعاء عندهم وهو لا يحتاج لغيره بحسب ما مر في تعريفهم للأصل فهل هناك أصول للأصول؟!!
(29) انظر: طهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج15، ص (18) رقم (92). وقال: وعند الشيخ هادي كاشف الغطاء نسخة أظن أن فيها زيادات.
(30) انظر: الذهبي، سير أعلام النبلاء، ط9، مؤسسة الرسالة – بيروت، 1413 هـ، ج17، ص(329/328). الطوسي، الفهرست، ص (28).
(31) الطهراني، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، ج2، ص (129).
(32) انظر على الترتيب: الطهراني، الذريعة، ج2، ص (131). وابن شهر آشوب، معالم العلماء، ص(39).
وانظر: الداماد، الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية، ص (98) الراشحة رقم (29). قلتُ: لم أقف عليه في كتب المفيد المطبوعة المتداولة فأردت التنبيه.
(33) الطبرسي، إعلام الورى بأعلام الهدى، ص(166).
(34) الحلي، المعتبر في شرح المختصر، ج1، ص (26).
(35) العاملي، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، ص (6).
(36) الطوسي، رجال الطوسي، ص (408) ترجمة رقم (21).
(37) السبحاني، كليات في علم الرجال، ط3، ص(438). وانظر: الطهراني، الذريعة، ج2، ص (130-131).
(38) انظر: الطهراني، الذريعة، ج2، ص (131). وانظر: السبحاني، جعفر، كليات في علم الرجال، ص(438/437).
(39) الكليني، الكافي، مقدمة الكتاب، ج1، ص (8).
(40) ابن بابويه، من لا يحضره الفقيه، ط2، ج1، ص (4/3).
(41) الطوسي، الفهرست، ص (57).
(42) انظر: الطهراني، الذريعة، ج2، ص (131).
(43) الحر العاملي، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، ج20، ص (49).
(44) الطهراني، الذريعة، ج2، ص (301-374).
(45) الطبرسي، إعلام الورى، ص (166).
(46) انظر: الطهراني، الذريعة، ج2، ص (129و131).
(47) اخْتُرم يعني: ماتَ وذهب (انظر: ابن منظور، لسان العرب، ج12، ص (172) مادة (خَ ر م)).
(48) الطوسي، الفهرست، ص (28).
(49) الطوسي، الفهرست، ص (28).
(50) الطوسي، الفهرست، ص (41).
(51) اعتمدت ها هنا في الاستقراء: كتاب رجال الطوسي، ط1.
(52) انظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال.
(53) الطهراني، الذريعة، ج2، ص (147).
(54) الطوسي، الفهرست، ص (57).

المصادر والمراجع

ابن بابويه، محمد بن علي (ت 381 هـ)، من لا يحضره الفقيه، تحقيق: علي أكبر الغفاري، 1404هـ، ط2، جامعة المدرسين.
ابن شهر آشوب، محمد بن علي (ت 588 هـ)، معالم العلماء، د.ط، قم، إيران، د.ت.
ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، لسان العرب، ط2، دار صادر، بيروت، 1990م.
الأعلمي، محمد حسين، 1377هـ –1957م، دائرة المعارف المسماة مقتبس الأثر ومجدد ما اندثر، ط1، قم، إيران.
البهبهاني، محمد باقر (ت 1205هـ)، الفوائد الرجالية، ملحق بكتاب علي الخاقاني (ت 1334 هـ) المسمى رجال الخاقاني، تحقيق: محمد صادق بحر العلوم، 1404هـ، ط2، مكتب الإعلام الإسلامي، د.م.
الجرجاني، علي بن محمد (ت 816 هـ)، التعريفات، تحقيق: إبراهيم الأبياري، 1405هـ، ط1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.
الجزائري، عز الدين، 1398هـ-1978م، شرح الصحيفة السجادية، بيروت.
الحاج محمد، يوسف عارف، 1425هـ-2004م، الميزان بين السنة والشيعة، عالم الكتب الحديث، ط2، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن.
الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت 1104 هـ)، وسائل الشيعة إلى تحصيل مسائل الشريعة، تحقيق: عبد الرحيم الرباني الشيرازي، 1983م، د.ط، دار إحياء التراث – بيروت، لبنان.
الحلي، جعفر بن الحسن (ت 676 هـ)، المعتبر في شرح المختصر، إشراف: آية ا ناصر مكارم الشيرازي، حققه وصححه عدة من الأفاضل، د.ط، مؤسسة سيد الشهداء، قم – إيران، د.ت.
الداماد، محمد باقر الحسيني (ت 1041 هـ)، الرواشح السماوية في شرح الأحاديث الإمامية، د.ط، منشورات مكتبة آية ا العظمى المرعشي النجفي، قم المقدسة، إيران، 1405 هـ.
داود، محمد عيسى، 2003م، الجفر لعلي بن أبي طالب، ط1، الناشر مدبولي الصغير.
الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748 هـ)، سير أعلام النبلاء، تحقيق: شعيب الأرناؤوط ومحمد نعيم العرقسوسي، 1400هـ –

1980م، ط9، مؤسسة الرسالة، بيروت.
السبحاني، جعفر، 1421هـ، أضواء على عقائد الشيعة الإمامية، د.ط، مؤسسة الإمام الصادق، قم.
السبحاني، جعفر، 1414هـ، كليات في علم الرجال، ط3، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
الصفار، محمد بن حسن (ت 290هـ)، بصائر الدرجات الكبرى، تحقيق: ميرزا محسن، 1414هـ، د.ط، مؤسسة الأعلمي، طهران.
الطبرسي، الفضل بن الحسن (ت 548هـ)، إعلام الورى بأعلام الهدى، تحقيق: مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، 1417هـ، قم.
الطهراني، آغا بزرك، 1408هـ، (ت 1389هـ)، الذريعة إلى تصانيف الشيعة، د.ط، دار الكتب الإسلامية، طهران ومؤسسة إسماعيليان.
الطوسي، محمد بن الحسن (ت 460هـ)، اختيار معرفة الرجال، تحقيق: محمد باقر الحسيني وآخرون، 1404هـ، مؤسسة آل البيت، قم.
الطوسي، محمد بن الحسن (ت 460هـ)، الفهرست، ط3، مؤسسة الوفاء، بيروت، لبنان، 1403هـ - 1983م.
الطوسي، محمد بن الحسن (ت 460هـ)، رجال الطوسي، تحقيق: محمد صادق آل بحر العلوم، 1381هـ - 1961م، ط1، المكتبة والمطبعة الحيدرية، النجف.
الطوسي، محمد بن الحسن (ت 460هـ)، رجال الطوسي، تحقيق: جواد القيومي الأصفهاني، 1415هـ، د.ط، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.
ظهير، إحسان إلهي، 1984م، الشيعة والقرآن، ط6، إدارة ترجمان السنة، شادمان، لاهور، باكستان.
العاملي، محمد بن مكي (الشهيد الأول) (ت 786هـ)، ذكرى الشيعة في أحكام الشريعة، طبعة حجرية غير مرقمة، خط كرماني، سنة 1272هـ.
الكليني، محمد بن يعقوب (ت 329هـ)، الكافي، تحقيق: علي أكبر غفاري، 1388هـ، ط3، دار الكتب الإسلامية، آخوندي.
المجليسي، محمد باقر، 1983م، (ت 1110هـ)، بحار الأنوار، دار إحياء التراث العربي.
ابن منظور، محمد بن مكرم (ت 711 هـ)، لسان العرب، ط2، دار صادر، بيروت، 1990م.
النجاشي، أحمد بن علي (ت 450 هـ)، رجال النجاشي، تحقيق: موسى الشبيري، 1416هـ، ط5، مؤسسة النشر الإسلامي، قم.

Four Hundred of Roots for Al-she'ah Al-Imamiah Illusion or Fact

*Said Mohammad Ali Bawa'neh**

ABSTRACT

This research aims at studying the idea of the four hundred for Al-She'ah Al-Imamia considered as one of the most marked for fundamentals of Al-she'ai thought structure in general and as a resource of narrating science and knowledge from infallible A'emah. In their concept, their history, the addition to, this research treats a truth of these roots, when the writing about them started their concept, their history, their number, their adopters and all of these are for getting a satisfying and accurate answer about the truth of this idea or not- I mean the idea of the four hundred of roots.

Not to mention, this research comes up with that the idea of the four hundred of roots is late for Al-she'ah who tried persuading themselves of it before others in spite of its nullity. Therefore, they contradicted each other in the rooting in making for it a concept, history or number – I mean its number and the number of its narrators who wrote it. This, of course, indicates that these roots are not confirmed. Their idea aims to persuade others that their school has its roots from the depth of Knowledgeable and scientific history and their books especially the fourth books do not come from a vacuum but it has a root to lean and depend on.

* Faculty of Shari'ah, University of Jordan. Received on 11/12/2007 and Accepted for Publication on 26/5/2009.